الأمم المتحدة

TD/B(S-XXXI)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
26 May 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون
جنيف، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧

GE.17-08186 (A)
1708186

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقِدت الدورة الاستثنائية الحادية الثلاثون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس جلسة عامة واحدة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- المواضيع الفنية للدورات المقبلة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- أقر مجلس التجارة والتنمية المواضيع الفنية المقترحة للدورة التاسعة لكل من لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية.

٢- وعليه، يكون الموضوع الفني للدورة التاسعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية كما يلي:

- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣- وأقر المجلس أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المقرر عقدها في ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق الأول).

٤- والموضوع الفني للدورة التاسعة للجنة التجارة والتنمية هو كما يلي:

- من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة التجارة والتنمية، المقرر عقدها في الفترة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق الثاني).

باء- اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦- أقر مجلس التجارة والتنمية اختصاصات كل من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية (انظر المرفق الثالث والمرفق الرابع، على التوالي).

جيم- مواضيع الدورات الأولى لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧- أقر المجلس مواضيع الدورات الأولى لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في إطار ولاية مافيكيانو نيروبي (انظر المرفق الخامس).

ثانياً- موجز الرئيس

البيان الافتتاحي

٨- أكد الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن النهج القائم على توافق الآراء الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الفترة السابقة لعقد الدورة يعكس قوة تعددية الأطراف في مرحلة تتسم بكثرة التحديات وينسجم مع روح نص مافيكيانو نيروبي. وهو يبين أيضاً الالتزام الثابت بتحقيق التطلعات التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشمل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، اختصاصات فريقَي الخبراء الحكوميين الدوليين الجديدين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر. وأكد أن أمانة الأونكتاد ستقدم كل الدعم اللازم لتحقيق توقعات الدول الأعضاء مع تقدم العمل بالاستناد إلى مافيكيانو نيروبي. وأطلع الحاضرين أيضاً على خطط لإجراء سلسلة مشاورات على مستوى رؤساء البعثات تشمل جميع المناطق، كوسيلة للاطلاع على رؤى الأمانة بشأن استراتيجية تنفيذ مافيكيانو نيروبي التي بدأت تتبلور ولجمع آراء الدول الأعضاء، من خلال رؤساء البعثات والخبراء، بشأن أفضل السبل لتحقيق ما هو متوقع من هذه الآلية الحكومية الدولية.

٩- وشدد أحد المندوبين على أهمية بذل الجهود اللازمة لتعزيز الآلية الحكومية الدولية. وذكر أن عاماً تقريباً قد انقضى منذ انعقاد آخر مؤتمر وزاري وأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للبرهنة على أن جوهر ما اتُّفق عليه آنذاك سيُنجز. وتحقيقاً لهذه الغاية قال إن خبرة أمين المجلس الجديد يمكن أن تساعد في إيجاد حلول لتعزيز الآلية الحكومية الدولية.

البيانات الختامية

١٠- أشار ممثلو معظم المجموعات الإقليمية إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز، في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للمجلس، على صعيد الانطلاق في تنفيذ القرارات المتخذة في نيروبي. فتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن جداول الأعمال والمواضيع والجدول الزمني المنقح، وخصوصاً بشأن اختصاصات فريقيْ الخبراء الحكوميين الدوليين الجديدين، يمثل خطوة هامة في تنفيذ مافيكيانو نيروبي. وأشارت معظم المجموعات الإقليمية إلى الأجواء الإيجابية التي أُقرّت فيها بنود جدول أعمال الدورة، فأكدت مجدداً أهمية التنفيذ الكامل لنص مافيكيانو نيروبي وشددت على أن ولاية الأونكتاد تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع صكوك دولية أخرى. وأشار العديد من المجموعات الإقليمية إلى أهمية الانتقال إلى المرحلة الثانية من التنفيذ، وهي مرحلة تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وذكَّر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بأنه من اللازم، قبل الشروع في المرحلة الثانية، الانتهاء من عملية التأمل في تجربة المرحلة الأولى، أي مرحلة إجراء دراسة استقصائية على أساس طوعي وتعميم تقرير الرئيس بشأن نتائجها.

١١- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الجهود الهامة التي بذلت لتعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في أعمال الأونكتاد، وأعرب عن أمله في إجراء مزيد من المناقشات الفنية في إطار الآلية الحكومية الدولية، وبخاصة مجلس التجارة والتنمية، من خلال تحسين عملية الإبلاغ عن الأنشطة وتقديم تحليلات في جميع المنشورات التي تصدر دعماً لتنميتها. وأضاف أحد المندوبين قائلاً إن الالتزام المتعدد الأطراف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو التزام قائم وقوي، وهو ما ينبغي أن ينعكس في الجهود المبذولة لتنفيذ ما جاء في نص مافيكيانو نيروبي. وينبغي أن يكون هناك تآزر بين جنيف ونيويورك، لأن القضايا هي نفسها بالنسبة للأمم المتحدة والأونكتاد، كما ينبغي أن يكون هناك التزام بجوهر التنمية.

١٢- وقال رئيس المجلس إنه قد أحاط علماً بجميع البيانات وإنها ستُؤخذ في الاعتبار. وسينطلق العمل في الأسابيع المقبلة بشأن المرحلة الثانية من أجل تنشيط الآلية الحكومية الدولية وتنفيذ القرارات المتخذة في نيروبي. وينبغي الانتهاء من معالجة ما تبقى من المسائل، لكن من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن من الضروري توخي الشفافية في معالجة هذه المسائل والاهتمام بمن يعمل المجلس من أجلهم. ولذلك، فإن المجلس سيمضي في أعماله بأسرع ما يمكن، مع مراعاة آراء الجميع.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٣- أقر مجلس التجارة والتنمية جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B(S-XXXI)/1 (انظر المرفق السادس).

باء- جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الخامسة والستين، التي ستعقد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق السابع).

جيم- جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، كان جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موضع نظر المجلس. وقد وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت (انظر المرفق الثامن) على أساس ما يلي: (أ) أن يستعرض المكتب الموسع للمجلس موضوع الجزء الرفيع المستوى ويقره في وقت لاحق؛ (ب) أن يظل هناك مجال لكي يستجلي المجلس المسائل الأخرى التي ينظر فيها؛ (ج) أن يركّز تقرير عام ٢٠١٧ بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يركز تقرير عام ٢٠١٨ بشأن البند نفسه على البلدان النامية غير الساحلية.

١٦- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية إلى ضرورة إبقاء البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال المؤقت منفصليْن، على نحو ما اتُّفِق عليه في اجتماع المكتب الموسع للمجلس في اليوم السابق. وشدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الأخرى على الاتفاق على النظر في بند إضافي بشأن المسائل الإدارية يعكس رؤية مستقبلية للأونكتاد وبعض أعماله الأخرى.

١٧- واتفق المجلس على تكليف المكتب الموسع بإتمام ما تبقى من أعمال بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للمجلس، مع مراعاة التعليقات التي أبديت.

دال- الجدول الزمني المنقح للاجتماعات

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٨- أقر المجلس أيضاً الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧*.

هاء- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

وفقاً للممارسة المتبعة، أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس بإتمام التقرير المتعلق بدورته الاستثنائية الحادية والثلاثين بعد اختتام الاجتماع. وسيتضمن التقرير جميع القرارات المتخذة وجداول الأعمال والاختصاصات التي أقرها المجلس أثناء هذه الدورة.

* سيصدر الجدول الزمني الرسمي المنقح للاجتماعات في الوثيقة TD/B/INF.237/Rev.1.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة التاسعة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية والثلاثين

٤- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة التاسعة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

'٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

'٥' اجتماع الخبراء بشأن سبل ووسائل تحسين عملية تنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(ج) تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

٤- من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

أولاً- معلومات أساسية

١- وفقاً لما جاء في الفقرتين الفرعيتين ١٠٠(ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي[أ]. سيقوم مجلس التجارة والتنمية بتفعيل إنشاء فريقي خبراء حكوميين دوليين جديدين أحدهما معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والآخر معني بالتمويل من أجل التنمية. وتحدد هذه الاختصاصات طرائق تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

ثانياً- الاعتبارات التنظيمية

٢- **التكوين:** سيتكون فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من ممثلي الحكومات من ذوي الخبرة اللازمة. وسيدعى خبراء متخصصون ينتمون إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميون إلى تقديم المشورة حسب الاقتضاء. وسيتغير هؤلاء بتغير المواضيع ومحاور البحث المحددة. ويمكن للدول الأعضاء النظر في تعيين جهة تنسيق تعنى بالتواصل المستمر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣- **طرائق العمل:** من المقترح أن يتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي إجراءات وأساليب العمل الموحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. وسيبب فريق الخبراء الحكومي الدولي في اجتماعه الأول، في الطرائق التنظيمية وطرائق العمل المناسبة. ومن أجل تعظيم أثر مداولات الفريق وزيادة المشاركة فيها إلى أقصى حد، توضع الترتيبات اللازمة للمشاركة عن بعد استكمالاً للاجتماعات.

٤- **تواتر الجلسات:** جلسة عامة واحدة في السنة.

٥- **المدة:** لا تتجاوز ثلاثة أيام.

٦- **التوقيت:** تعقد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ وتقدم تقريرها إلى الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي أن تعقد الدورات اللاحقة في الربع الثاني من كل سنة، بالتزامن مع أسبوع التجارة الإلكترونية الذي ينظمه الأونكتاد، وتقدم تقاريرها إلى الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي عقد هذه الاجتماعات بالتتابع مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة من أجل إيجاد أوجه تآزر للوفود المشاركة.

(أ) TD/519/Add.2 وCorr.1.

٧- **النتائج:**

(أ) تقديم توصيات سياساتية متفق عليها تُستخلص من مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية؛

(ب) إصدار تقرير بإشراف رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي تسترشد به المناقشات في مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) يحدد فريق الخبراء الحكومي الدولي المواضيع والأسئلة الإرشادية للدورات اللاحقة، بما فيها جدول الأعمال المؤقت.

٨- **التقارير:** التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

٩- **الشعبة الرئيسية التي تتولى تقديم الخدمات اللازمة إلى فريق الخبراء:** شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالتنسيق مع شُعب الأونكتاد الأخرى ذات الصلة، تحت إشراف مكتب الأمين العام للأونكتاد، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية.

١٠- **الوثائق:** ستتكون وثائق كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي من جدول أعمال مؤقت، وورقات مناقشة (ورقة واحدة لكل بند موضوعي من بنود جدول الأعمال كحد أقصى) وتقرير عن الدورة. وستعد ورقات المناقشة قبل كل دورة سنوية، وتحدد فيها المسائل الرئيسية التي يتعين على الخبراء بحثها وتتضمن ردوداً على الأسئلة الإرشادية (انظر التذييل).

١١- **احتياجات التمويل المتوقعة لإتاحة المشاركة:** ضماناً لفعالية مشاركة ممثلي حكومات البلدان النامية، وبخاصة حكومات أقل البلدان نمواً، سيكون من المهم توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف سفرهم وبدل الإقامة اليومي. وإذا ما قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي الاضطلاع بأنشطة في فترات ما بين الدورات، قد تستدعي الحاجة التماس المزيد من التبرعات/الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثالثاً- التركيز السياساتي المقترح

١٢- سينصب التركيز السياساتي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على تعظيم المكاسب الإنمائية المتأتِّية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ومعالجة التحديات المرتبطة بها، وبالتالي تعزيز البعد الإنمائي.

١٣- *الفرص:* تشمل الفرص التي قد تنشأ بالنسبة للبلدان النامية خفض تكاليف المعاملات، وتحسن إمكانية الوصول إلى الزبائن في الداخل والخارج، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين الإنتاجية وتنظيم المشاريع والابتكار وخلق فرص العمل في القطاع الرقمي، وإتاحة إمكانيات لربط الأسواق الريفية والحضرية وتحقيق فوائد للمستهلكين، وظهور وسائل جديدة لتذليل العقبات التي تعترض تنمية قطاع الأعمال.

١٤- *التحديات:* قد تشمل التحديات بالنسبة للبلدان النامية قصور الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية الصناعية واستخدامهما؛ ومحدودية فرص الحصول على الطاقة وإمدادات الكهرباء المكلفة التي لا يمكن التعويل عليها؛ ومحدودية فرص الحصول على الائتمان، وعدم توفر حلول الدفع المناسبة؛ ومحدودية فرص الوصول إلى

التكنولوجيا، وضعف القوة الشرائية والنظم المالية غير المتطورة؛ والمخاوف من فقدان الوظائف بسبب الإقصاء أو التحول إلى الأتمتة؛ وتدهور الموازين التجارية؛ ومخاطر هيمنة بعض الشركات على السوق؛ والخسائر في الإيرادات؛ وتوسع الفجوات الرقمية في ظل تطور الاقتصاد الرقمي؛ وعدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية؛ والاعتماد في المجتمع على الدفع نقدا؛ وتدني مستويات الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوعي والمعارف المتصلة بالتجارة الإلكترونية في أوساط المستهلكين ومؤسسات الأعمال والحكومات. ويمكن أن تكون الحواجز عالية جداً بالنسبة للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥- وثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة الشاملة لدعم جهود بناء القدرات الرامية إلى التغلب على التحديات المحددة أعلاه. وينبغي أن تضطلع مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع بدور هام في هذا الصدد.

١٦- وستتيح مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي فرصة لتعزيز أوجه التآزر بين جهود بناء توافق الآراء، وجهود البحث والتحليل والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وسيساعد عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً في تشكيل مجتمع لواضعي سياسات الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وسيكون تقاسم الخبرات فيما بين واضعي السياسات ومع أصحاب المصلحة الآخرين محورياً في هذا السياق. وقد تتمخض المناقشات المتعلقة بنتائج عمليات استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني عن مدخلات قيمة.

تذييل

المواضيع والأسئلة الإرشادية للدورة الأولى

'١' ما الذي تحتاج إليه البلدان النامية من أجل بناء ميزتها التنافسية عن طريق التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

'٢' ما الذي يمكن أن تفعله البلدان النامية من أجل تعزيز هياكلها الأساسية المادية والهياكل الأساسية للتكنولوجيا؟

'٣' كيف يمكن للبلدان المتقدمة أن تقيم شراكات مع البلدان النامية بأكثر الطرق تحقيقاً للأثر، من أجل زيادة الفرص إلى أقصى حد ومعالجة التحديات فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

المرفق الرابع

اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية

أولاً- معلومات أساسية

١- وفقاً لما جاء في الفقرتين الفرعيتين ١٠٠(ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي[أ]، سيقوم مجلس التجارة والتنمية بتفعيل إنشاء فريقي خبراء حكوميين دوليين جديدين أحدهما معني بالتمويل من أجل التنمية والآخر معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتحدد هذه الاختصاصات طرائق تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية.

ثانياً- الاعتبارات التنظيمية

٢- **التكوين:** سيتكون فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية من ممثلي الحكومات من ذوي الخبرة اللازمة. وسيدعى خبراء متخصصون ينتمون إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميون إلى تقديم المشورة حسب الاقتضاء. وسيتغير هؤلاء بتغير مواضيع ومحاور البحث المحددة. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تعيين جهة تنسيق تعنى بالتواصل المستمر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣- **طرائق العمل:** من المقترح أن يتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي إجراءات وأساليب العمل الموحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. وسيبت فريق الخبراء الحكومي الدولي، في اجتماعه الأول، في الطرائق التنظيمية وطرائق العمل المناسبة لتكثيف التآزر إلى أقصى حد بين الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وعملية المتابعة بشأن تمويل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وبتزويد مجلس التجارة والتنمية بتوصيات سياساتية تستند إلى مشورة الخبراء، سيساعد فريق الخبراء الحكومي الدولي الأونكتاد في صياغة إسهاماته في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ومن أجل تعظيم أثر مداولات الفريق وزيادة المشاركة فيها إلى أقصى حد، توضع ترتيبات لإتاحة إمكانية المشاركة عن بعد استكمالاً للاجتماعات.

٤- **تواتر الجلسات:** جلسة عامة واحدة في السنة.

٥- **المدة:** لا تتجاوز ثلاثة أيام.

٦- **التوقيت:** ضماناً لإسهام عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية إسهاماً مجدياً في مساهمة الأونكتاد في عملية المتابعة بشأن تمويل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تعقد دورات الفريق في الربع الأخير من كل عام. وهذا يفسح المجال لكي ينظر مجلس التجارة والتنمية، أثناء دورته في كانون الأول/ديسمبر أو في كانون

(أ) TD/519/Add.2 وCorr.1.

الثاني/يناير، في النتائج التي يتوصل إليها فريق الخبراء الحكومي الدولي. وينبغي أن تُعقد هذه الاجتماعات بالتتابع مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة من أجل إيجاد فرص تآزر للوفود المشاركة، كلما أمكن ذلك.

٧- **النتائج**

(أ) تقديم توصيات سياساتية متفق عليها تُستخلص من مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية؛

(ب) تقرير يتولى رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي مسؤولية الإشراف على إعداده لكي يُسترشد به في مناقشات مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) مواضيع وأسئلة إرشادية تحدد للدورات اللاحقة، بما في ذلك جدول أعمال مؤقت، استناداً إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وفي ضوء مداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٨- **التقارير**: التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

٩- **الشعبة الرئيسية التي تتولى تقديم الخدمات إلى فريق الخبراء**: شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، بالتنسيق مع الشُعب المعنية الأخرى في الأونكتاد وتحت إشراف مكتب الأمين العام للأونكتاد، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية.

١٠- **الوثائق**: ستتكون وثائق كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي من جدول أعمال مؤقت، وورقات مناقشة (ورقة واحدة كحد أقصى لكل بند موضوعي من جدول الأعمال) وتقرير عن الدورة. وستعد ورقات المناقشة قبل كل دورة سنوية، وستُبيِّن المسائل الرئيسية التي سيبحثها الخبراء وستتضمن ردوداً على الأسئلة الإرشادية (انظر التذييل).

١١- **احتياجات التمويل المتوقعة لإتاحة إمكانية المشاركة**: ضماناً لفعالية مشاركة ممثلي حكومات البلدان النامية، وبخاصة ممثلو حكومات أقل البلدان نمواً، سيكون من المهم توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف سفرهم وبدل الإقامة اليومي. وإذا ما قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي الاضطلاع بأنشطة في فترات ما بين الدورات، قد تستدعي الحاجة التماس المزيد من التبرعات/الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثالثاً- التركيز السياساتي المقترح

١٢- ينص مافيكيانو نيروبي على أن يتناول فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية "التمويل من أجل التنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا وفي أعمال الأونكتاد" (الفقرة الفرعية ١٠٠(ص)). وهو ينص كذلك على أنه ينبغي للأونكتاد "الإسهام، من خلال أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام ٢٠٣٠" (الفقرة الفرعية ١٠٠(أ))، و"مواصلة الإسهام في المتابعة المكرسة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي استعراض هذه النتائج" (الفقرة ١٠٠(ط)).

١٣- وسينصب التركيز السياساتي على تعبئة الموارد المالية الأساسية لمجالات العمل لتحقيق التنمية المستدامة المبينة في الفروع ألف - جيم، وهاء وواو من الفصل الثاني من خطة عمل أديس أبابا، في إطار ولاية الأونكتاد[ب]، والحد من الازدواجية.

١٤- ويناقش الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي الأسئلة الإرشادية الواردة في التذييل أدناه. ولضمان مساهمة الأونكتاد على نحو فعال في عملية المتابعة بشأن تمويل التنمية، سوف يسترشد بمداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في اختيار مواضيع فريق الخبراء الحكومي الدولي للسنوات التالية.

تذييل

المواضيع والأسئلة الإرشادية للدورة الأولى

سيركز الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي على مجالات العمل الواردة في الفرعين ألف وجيم (الموارد العامة الوطنية والتعاون الإنمائي الدولي، على التوالي) من الفصل الثاني من خطة عمل أديس أبابا:

(أ) *الموارد العامة الوطنية*

ما الذي يمكن فعله لتعزيز تعبئة الموارد العامة الوطنية لتحقيق التنمية في البلدان النامية؟

(ب) *التعاون الإنمائي الدولي*

ما هي السبل التي تتيح تعظيم مساهمة التعاون الإنمائي الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

المرفق الخامس

مواضيع الدورات الأولى لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

ألف- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الولايات ذات الصلة

١- مافيكيانو نيروبي. الفقرات ١٠ و١١ و١٢ (تنطبق على وجه العموم)؛ والفقرات الفرعية ٣٨(ي) و(ك) و(ع) و(ق) و(خ) و(ض)؛ والفقرات الفرعية ٥٥(ب) و(و)-(ل) و(خ) و(أأ) و(ز ز)؛ والفقرات الفرعية ٧٦(د) و(هـ) و(ق) و(ر)؛ والفقرتان الفرعيتان ١٠٠(د) و(ر).

٢- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*. غايات أهداف التنمية المستدامة، ١-٥، و١-أ، و٨-١، و٨-٢، و٨-٣، و٨-١٠، و٩-١، و٩-أ، و٩-ج، و١٠-ب، و١١-ب، و١٣-١، و١٣-٢، و١٣-٣، و١٤-١، و١٤-٢، و١٤-ج، و١٦-٣ و١٦-٥ و١٦-٦ و١٦-٧ و١٦-١٠ و١٦-أ، و١٦-ب، و١٧-١-١٧-٣، و١٧-٨-١٧-١١، و١٧-١٤ و١٧-١٦ و١٧-١٧ و١٧-١٩.

٣- خطة عمل أديس أبابا. الفقرات ١ و٤ و٥ و٨ و١٠ و١١ و١٤ و١٧ و٣٤ و٤٨ و٥٠-٥٧ و٥٩-٦٢ و٦٤-٦٦ و٦٨ و٦٩ و٧٤ و٨٠ و٨٧ و٨٨ و٩٠ و١٠٣ و١١٣، و١١٥، و١٢٥-١٢٨.

دورة عام ٢٠١٧: تيسير التجارة والنقل الدولي

٤- سوف تتناول دورة عام ٢٠١٧ لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة الصلات الأساسية بين النقل الدولي وتيسير التجارة من جهة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، من جهة أخرى. وستساعد الدورة في تحديد الاتجاه العام وإرساء الأسس للدورات الثلاث اللاحقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، الذي سينظر بمزيد من التفصيل في الآثار المحددة التي يخلفها إطارٌ جديد وعالمي وتحولي للسياسات التجارية وسياسات تحقيق الاستدامة على لوجستيات التجارة الدولية.

القضايا الرئيسية التي ستتناولها الدورة

٥- ستتركز المناقشات على تيسير التجارة والنقل الدولي، بما في ذلك الموانئ، فضلاً عن النقل البحري والنقل المتعدد الوسائط والنقل العابر. والهدف من هذه المناقشات هو استنباط أفكار وإرشادات لمساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة واعتماد سياسات ملائمة تعزز نظم النقل الفعالة، وتخفض تكاليف النقل والمعاملات التجارية، وتحسن عمليات النقل

* A/RES/70/1.

العابر، وتيسير المعاملات التجارية، وتحسن الربط بشبكات النقل، وتتيح وضع إطار قانوني داعم، وتعزز التجارة والقدرة التنافسية التجارية. وسيولي الخبراء اهتماماً خاصاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان المرور العابر النامية والاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلياً.

باء- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الولايات ذات الصلة

٦- مافيكيانو نيروبي. الفقرات الفرعية ٥٥(ب) و(ج) و(ن) و(س) و(ج ج)؛ والفقرات الفرعية ٧٦(أ) و(ق) و(ر) و(أ أ)؛ والفقرات الفرعية ٣٨(ج) و(م) و(ق) و(ض)؛ والفقرة الفرعية ٥٥(د)؛ والفقرة الفرعية ١٠٠(أ).

٧- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أهداف التنمية المستدامة: الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين (الخدمات المالية)، والهدف ٦ بشأن المياه والنظافة الصحية (خدمات المياه)، والهدف ٧ بشأن ضمان إمكانية الحصول على الطاقة (خدمات الطاقة)، والهدف ٨ بشأن النمو المستدام (الخدمات المالية)، والهدف ٩ بشأن إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود (مثل الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل)، والهدف ١٠ بشأن الحد من انعدام المساواة (التحويلات المالية)، والهدف ١٧ بشأن تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٨- خطة عمل أديس أبابا. الفقرات ١٢ و١٤ و٢٤ و٣٣ و٣٤ و٣٩ و٤٠ و٤٩ و٨٠ و٨٢ و٨٧.

دورة عام ٢٠١٧: دور اقتصاد وتجارة الخدمات في عملية التحول الهيكلي والتنمية الشاملة للجميع

٩- لا يزال الهدف المتوخى من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية هو إتاحة فهم أفضل بشأن الإمكانات التي ينطوي عليها اقتصاد وتجارة الخدمات، خصوصاً خدمات البنى التحتية، من أجل تحقيق التحول الاقتصادي والنمو والقضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل، وبشأن الأهمية المتعددة الأبعاد التي تكتسيها هذه الصلات بوصفها أدوات لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. وسيهدف الاجتماع إلى تزويد المشاركين بأدوات لتحديد النهج السياساتية والتنظيمية والمؤسسية الأنسب والمتسقة والشاملة في مجال الخدمات ولخوض المفاوضات التجارية والمشاركة في جهود التعاون الدولي على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي، ما يُفعِّل الإمكانات الإنمائية للخدمات. وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، يتيح اجتماع الخبراء المتعدد السنوات منبراً لتحاور وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما تيسير تبادل الآراء والدروس المستفادة فيما بين واضعي السياسات، والمفاوضين التجاريين، والهيئات التنظيمية.

١٠- وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية الخدمات بالنسبة إلى التنمية. ويشمل ذلك الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر (الخدمات المالية)، والهدف ٢ المتعلق بالقضاء على الجوع (الخدمات المالية)، والهدف ٣ المتعلق بالصحة

(الخدمات الصحية)، والهدف ٤ المتعلق بالتعليم (خدمات التعليم)، والهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين (الخدمات المالية)، والهدف ٦ المتعلق بالمياه والنظافة الصحية (خدمات المياه والصرف الصحي)، والهدف ٧ المتعلق بالطاقة (خدمات الطاقة)، والهدف ٨ المتعلق بالعمل ونمو الاقتصاد (الخدمات المالية)، والهدف ٩ المتعلق بالهياكل الأساسية (الهياكل الأساسية والخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة (الخدمات المالية والتحويلات المالية)، والهدف ١١ المتعلق بالمستوطنات البشرية (خدمات النقل)، والهدف ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ (خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظام التجاري المتعدد الأطراف واتساق السياسات). والعمل في مجال الخدمات إلى حد كبير هو بمثابة "خطة" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١- ويؤكد مافيكيانو نيروبي الذي اعتمده الأونكتاد ولاية العمل بشأن تمتين الصلات بين اقتصاد وتجارة الخدمات، بما في ذلك خدمات الهياكل الأساسية وتحقيق التحول الاقتصادي والتنمية. وتشمل الفقرات الفرعية ذات الصلة الواردة في مافيكيانو نيروبي الفقرة الفرعية ٥٥(ن) بشأن الخدمات والفقرة الفرعية ٣٨(ض) بشأن التجارة والخدمات، والفقرة الفرعية ٥٥(ب) بشأن التجارة والتنويع، ورفع مستوى سلاسل قيمة السلع والخدمات، والفقرتين الفرعيتين ٣٨(ج) و٥٥(ج ج) بشأن الخدمات المالية والتحويلات المالية، والفقرة الفرعية ٣٨(ي) بشأن خدمات النقل، والفقرة الفرعية ٥٥(ش) بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي. ويركز اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية على هذه الصلات ويستند إلى نتائج اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات السابقة بشأن الخدمات.

القضايا الرئيسية التي ستتناولها الدورة

١٢- دور اقتصاد وتجارة الخدمات، خصوصاً خدمات الهياكل الأساسية، في توجيه عملية التحول الهيكلي، وتحقيق اتساق الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تعزز القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع الخدمات، وتفضي إلى ما ينشأ عن ذلك من تحول هيكلي، بما يتوافق مع القدرة التنافسية، والتنويع والمشاركة في سلاسل القيمة والارتقاء بالتطلعات إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧.

جيم- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الولايات ذات الصلة

١٣- مافيكيانو نيروبي. الفقرات ٢٢، و٣٠، و٥٩، و٨٢ (تنطبق على وجه العموم)؛ والفقرات الفرعية ٣٨(س) و٥٥(د) و٧٦(ع) و١٠٠(ح).

١٤- خطة عمل أديس أبابا. الفقرتان ١٠٨ و١١٦.

١٥- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الغايتان ٢-ج و٩-ب من أهداف التنمية المستدامة.

١٦- سيرصد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات التطورات والفرص والتحديات في أسواق السلع الأساسية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لقطاعات السلع الأساسية ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

دورة عام ٢٠١٧: الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة

١٧- يرتبط الاعتماد على السلع الأساسية ارتباطاً وثيقاً بانخفاض مستويات التنمية البشرية، كما كشفت دراسة أجراها الأونكتاد مؤخرا؛ ونتيجة لذلك، يتسم العديد من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية بارتفاع معدلات الفقر. ولا بد، بالتالي، من استعراض وتقييم مساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سينظر اجتماع الخبراء بعناية في القضايا الواردة أدناه:

القضايا الرئيسية التي ستتناولها الدورة

١٨- الخيارات السياساتية التي تزيد فرص الحصول على الغذاء والطاقة (غايات أهداف التنمية المستدامة ٢-أ، و٢-ب، و٢-ج، و٧-١، و٧-ب)، وتحقيق قيمة مضافة للسلع الأساسية (الغاية ٩-ب) وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بوسائل منها تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي المستخدم في إنتاج موارد متجددة (أهداف التنمية المستدامة ١٢ و١٤ و١٥).

دال- اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة

الولايات ذات الصلة

١٩- مافيكيانو نيروبي. الفقرات ٤٢ و٤٣ و٥١ و٦٤ و٧٠ (تنطبق على وجه العموم)، والفقرة الفرعية ٥٥(ر) بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفقرات الفرعية ٣٨(ت) و٥٥(ص)، و(ف)، و(ذ) و(ح ح).

٢٠- فقرات أخرى من مافيكيانو نيروبي. الفقرتان ٢٣ و٢٧؛ والفقرات الفرعية ٣٨(ز) و(ع) و(ف)؛ والفقرات ٤٠ و٤٢ و٤٣ و٤٥ و٤٩ و٥١؛ والفقرات الفرعية ٥٥(ع)، و(ف)، و(ص) و(ذ) و(ح ح)؛ والفقرات ٥٨ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٨ و٧٠ و٧١ و٧٤؛ والفقرات الفرعية ٧٦(ح) و(ط) و(ن) و(س) و(ش) و(ث) و(ب ب) و(ج ج)؛ والفقرتان ٨٣ و٩٦؛ والفقرة الفرعية ١٠٠(أ).

دورة عام ٢٠١٧: سياسات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة

٢١- سيشكل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة امتداداً لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعقودة قبل مؤتمر نيروبي والمعنية بالمسائل ذات الصلة، وذلك عن طريق توسيع نطاق مداولات الخبراء ليشمل المواضيع الجديدة المشمولة بولاية نيروبي، وتطبيق الأدوات التي خلصت إليها اجتماعات الخبراء السابقة المتعددة السنوات على هذه المواضيع الجديدة، وهذه الأدوات هي إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخريطة الطريق

لإصلاح نظام الاستثمار الدولي، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وإطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

القضايا الرئيسية التي ستتناولها الدورة

٢٢- استناداً إلى الأدوات السياساتية التي طورها الأونكتاد من قبل، وخاصة إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخريطة الطريق لإصلاح نظام الاستثمار الدولي، وقائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، سيجري خلال الاجتماع تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، ومناقشة المبادرات والأدوات السياساتية، وزيادة فهم المسائل المتعلقة بتعبئة الاستثمار من أجل تنمية مستدامة وشاملة للجميع. وسيولى اهتمام خاص لسد الفجوة النظمية الناجمة عن الغياب النسبي لتدابير التيسير والترويج في سياسات الاستثمار الحالية، وللمسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها المتصل بالتنمية المستدامة. والولاية التشريعية منصوص عليها في الفقرات الفرعية ٣٨(ل) و٥٥(ف) و٥٥(ص) و٥٥(ح ح) من مافيكيانو نيروبي، وكذلك في الفقرة ٩١ من خطة عمل أديس أبابا.

٢٣- وستكون نتائج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، أي موجز الرئيس، بمثابة مساهمة في مداولات الدورة التاسعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التي ستعقد في أجل أقصاه الجزء الأخير من عام ٢٠١٧.

هاء- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الولايات ذات الصلة

٢٤- مافيكيانو نيروبي. الفقرات الفرعية ٣٨(أ) و٥٥(ج) و(ح) و١٠٠(ل).

٢٥- خطة عمل أديس أبابا. الفقرة ٨٨.

دورة عام ٢٠١٧: النمو الشامل – نحو خطة عالمية

٢٦- سيكون موضوع اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في عام ٢٠١٧ هو "النمو الشامل – نحو خطة عالمية". وبالتالي، سيتناول الاجتماع المسألة التي تشدد عليها الفقرة الفرعية ٣٨(أ) من مافيكيانو نيروبي التي تنص على ما يلي: "مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بوسائل من بينها تشجيع إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل الاقتصادية المشتركة".

القضايا الرئيسية التي ستتناولها الدورة

٢٧- سيربط اجتماع الخبراء المتعدد السنوات مسائل العولمة والتفاوت والنمو مع أهداف التنمية المستدامة. فخطة النمو الشامل تحددها، بوجه خاص، الأهداف ١، و٨ و١٠ في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨- وسوف يتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جملة أمور، المسائل التالية: (أ) كيفية تأثير التغيرات التكنولوجية على إمكانيات تحقيق النمو الشامل في البلدان النامية؛ (ب) كيفية تأثير العولمة على السياسات المالية التي تحتاجها البلدان النامية لوضع خطة تنمية أكثر شمولاً واستدامة؛ (ج) كيفية تأثير العولمة على عدم المساواة والجهود المبذولة لتحقيق النمو الشامل.

٢٩- وفي نهاية الدورة، سوف يقترح اجتماع الخبراء المتعدد السنوات نهجاً سياساتياً عالمياً لمعالجة هذه المسائل.

المرفق السادس

جدول أعمال الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

٢- جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٣- جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٤- المواضيع الفنية للدورات المقبلة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية

٥- اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية

٦- مواضيع الدورات الأولى لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

٧- الجدول الزمني المنقح للاجتماعات

٨- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

المرفق السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

٣- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

٤- مسائل أخرى

٥- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الخامسة والستين.

المرفق الثامن

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٢- الجزء الرفيع المستوى*

٣- الترابط: النمو الشامل – نحو خطة عالمية

٤- استراتيجيات التنمية في عالم معولم

٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً**

- بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت من قائمة أقل البلدان نمواً – الدروس المستفادة

٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة من أجل نمو تحولي وشامل

٧- تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

٨- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار والاقتصاد الرقمي

٩- إنشاء روابط إنمائية في قطاع الصناعات الاستخراجية: الدروس المستفادة من الميدان

١٠- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية

١١- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١٢- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

---

* يُقرر العنوان لاحقاً.

** في السنوات السابقة، كان هذا هو برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٣- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

١٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٥- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٦- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وأثر هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٧- مسائل أخرى

١٨- اعتماد التقرير.

المرفق التاسع

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الأرجنتين	عمان
إكوادور	غابون
الإمارات العربية المتحدة	غانا
إندونيسيا	غواتيمالا
أوغندا	الفلبين
إيران (جمهورية – الإسلامية)	فنلندا
آيرلندا	فييت نام
البحرين	قيرغيزستان
البرازيل	كازاخستان
بربادوس	كندا
بلغاريا	كوبا
بولندا	كولومبيا
تايلند	الكونغو
تشاد	الكويت
توغو	كينيا
تونس	لاتفيا
الجزائر	ليسوتو
جزر البهاما	مدغشقر
جمهورية تنزانيا المتحدة	مصر
جيبوتي	المكسيك
زامبيا	النمسا
السودان	هايتي
سويسرا	الهند
شيلي	اليابان
صربيا	اليونان
الصين	

٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة التعاون الإسلامي

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B(S-XXXI)/INF.1.